Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

04 Janvier 2011
04 يناير 2011

أخبار اليوم المغربية

بنبركة والرويسي والمانوزي في خانة «الحالات العالقة» و96 مليار دفعت لـ7780 ضحية

البشير بنبركة: حرزني يريد التخلص من ملف والدي بأية طريقة

■ فؤاد مدني ■

اتهم البشير بنبركة، نجل المعارض المغربي المهدي بنبركة، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أحمد حرزني، بأنه «يريد أن يتخلص من ملف المهدي بنبركة بأي طريقة».. جاء ذلك في تصريح خص به البشير «أخبار اليوم»، على خلفية إصدار مجلس حرزني ملحقا جديدا حول حالات الاختفاء القسري في إطار التقرير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والذي أدرج كلا من المناضل النقابي عبد الحق الرويسي والمعارض السياسي المهدي بنبركة والحسين المانوزي والتلميذ أتكو أحمد بن علي، بالإضافة إلى ثلاث حالات أخرى، في خانة «الحالات العالقة»، وهو ما علق عليه نجل أشهر معارض سياسي مغربي بالقول: «أحمد حرزني لم يقم بأي مجهود منذ اعتلائه كرسي المجلس، ولديه رغبة جامحة في أن يطوي هذا الملف، ويبحث عن الأسباب للتخلص منه»، وأضاف بلهجة شديدة: «هذا غير مقبول مطلقا».

وبخصوص تحركات القاضي الفرنسي باتريك رامايل الأخيرة، قال البشير بنبركة: «السلطات الفرنسية والسلطات المغربية تلعبان نفس اللعبة.. السلطات المغربية ترفض الانتداب القضائي الدولي والسلطات الفرنسية تمنع باتريك راميل من الوصول إلى ملفات المخابرات الفرنسية». وحول موقف العائلة من وضع اسم المهدي بنبركة والسبعة الباقين في خانة «الحالات العالقة» للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، رد البشير بنبركة: «موقف المجلس لن يوقف مهام عائلة المهدي بنبركة.. حرزني عابر ولكن القضية ستستمر».

من جانبه، رد أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على كلام نجل أشهر معارض مغربي بالقول: «ما جاء في الملحق الجديد حول الاختفاء القسري لا يعني

Revue de Presse des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

إقفال الملف، لأنه وكما يعرف الحقوقيون، فإن جريمة الاختفاء القسري هي جريمة لا يطالها التقادم.. موقف المجلس الآن مرتبط بما تمكنا من التوصل إليه إلى الآن». وحول ما قاله البشير بنبركة بخصوص كون حرزني لم يقم بأي مجهود بخصوص قضية بنبركة منذ تحمله مسؤولية متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وأنه يسعى بأي طريقة إلى أن يطوي هذا الملف، رد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: «نحن مؤسسة تشتغل في إطار ما يسمى العدالة الانتقالية، ولكي نتحرك فينبغي أن يحدث التراضي بين الجلادين والدولة والعائلات»، واستطرد حرزني: «عائلة المهدي بنبركة لم تضع طلبا لدى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهذا الخصوص»، وختم رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: «الحال أن عائلة المهدي بنبركة تراهن على العدالة الفرنسية.. نحن جهاز ينتمي إلى العدالة الانتقالية، وبالتالي فالعدالة النظامية ليست من مخاطبينا».

وقد خلصت لجنة المتابعة بخصوص حالة المهدي بنبركة، بعد انتهاء أشغالها، حسب الملحق الجديد للاختفاء القسري الذي أصدره المجلس في إطار متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى ما سمته «تبني نفس القناعة التي خلصت إليها الهيئة، والمتمثلة في ضرورة استمرار السلطات العمومية في المساهمة في الكشف عن الحقيقة بخصوص هذا الملف، وتسهيل كل الجهود المبذولة في مجال الإنابة القضائية المتعلقة به»، وبخصوص حالة الحسين المانوزي فكل ما توصل إليه المجلس هو «التأكد من مسار احتجازه منذ اختطافه من تونس بتاريخ 29 أكتوبر 1972، إلى حين اختطافه من جديد من مركز PF4، خلال شهر غشت 1975».

أما بالنسبة إلى عبد الحق الرويسي، فقد أشار ملحق أحمد حرزني حول الاختفاء القسري إلى أن لجنة المتابعة «باشرت إجراءات استخراج الرفات وأخذ العينات ونقلها إلى المختبر الجيني للدرك الملكي كمرحلة أولى، وإلى المختبر الجيني الفرنسي في مرحلة ثانية».

وتضمن المحلق استجلاء 210 أشخاص من الأقاليم الجنوبية، كانوا في عداد مجهولي المصير، كما تضمن أرقاما حول المتوفين ضحايا الاختفاء القسري في مراكز الاحتجاز بالجنوب الشرقي، والبالغ عددهم 90 شخصا، ولائحة قوائم بأسماء الناجين من ضحايا الاختفاء القسري طويل الأمد والمتوفين ضحايا الاعتقال التعسفي والاستعمال المفرط للقوة العمومية، وكذا أسماء المنفذ في حقهم حكم الإعدام، مصنفة حسب التسلسل الزمني للأحداث، كما كشف ملحق ثان حول حصيلة جبر الضرر الفردي، ودائما في إطار متابعة تفعيل توصيات الراحل إدريس بنزكري، أن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض أصدرت مقررات تنفيذية قاضية بالتعويض المالي لفائدة 7780 مستفيدا بمبلغ إجمالي قدره 96 مليار سنتيم، ومستفيدين بدرهم رمزي وهما: أحمد شوقي بنيوب وعبد المنعم الديلامي.

Revue de Presse du droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

في دقيقتين

خديجة الرياضي* :

الدولة لا تريد الكشف عن الحقيقة

■ حاورها: ف م ■

□ يبدو أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حسم في ملف بنبركة والمانوزي والرويسي وآخرين بعد إدراج ملفاتهم في خانة ما سماه «الحالات العالقة»، في التقرير الجديد الذي أصدروه حول حالات الاختفاء القسري. ما رأيكم في ذلك؟

● بالنسبة إلى الملفات التي يسميها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان «الملفات العالقة»، والتي لم يتم إجلاء الحقيقة بشأنها، وخاصة ملف المهدي بنبركة، فإن السبب في ذلك يعود إلى غياب الإرادة السياسية لدى الدولة في الكشف عن المعطيات التي تملكها حول اختطاف واغتيال بنبركة. وسبق للجمعية أن اعتبرت أن تعامل الدولة مع قضية المهدي بنبركة هو مقياس لمدى جديتها ورغبتها الحقيقية في تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة المرتبطة بالماضي.

□ البشير، نجل المهدي بنبركة، وصف ما قام به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأن «حرزني يريد أن يطوي الملف بأية طريقة». ما هو تعليقكم؟

● ونحن قلناها أيضا قبل ذلك، عندما صدر تقرير المجلس حول متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في دجنبر 2009، واعتبرنا أن ما جاء فيه هو تملص للدولة المغربية بشكل نهائي من التزاماتها بتلك التوصيات، وما هذا الملحق إلا تأكيد لما سبق. خاصة عندما «يقول» المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إنه انتهى من ملف توصيات الهيئة وسوف يمر إلى ملفات جديدة. وسبق للجمعية أيضا سنة 2008 أن طالبت بأن تصير مهمة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تحت مسؤولية الدولة ومؤسساتها، لأن المجلس لا يملك لا الصلاحية ولا السلطة لمتابعة وتنفيذ تلك التوصيات.

□ رئيس المجلس يقول إن الملف أصلا بين يد العدالة «النظامية» الفرنسية و«نحن نشتغل في إطار العدالة الانتقالية»؟

● ملف بنبركة كان منذ البداية بين يد القضاء وليس اليوم، ورغم ذلك فقد قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في إطار توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة أن يتدارس هذا الملف، وبالتالي فهذه مجرد مبررات واهية. وإذا كان الملف بين يد القضاء «النظامي» كما سماه، فإن الدولة المغربية تمنع حتى هذه العدالة من أن تقوم بدورها مثلها في ذلك مثل الدولة الفرنسية التي ما زالت تقطع الطريق أمام تحقيقات القاضي باتريك رامايل.

* رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

Revue de Presse de ... ts de l'Homme

AL BAYANE

Visite d'Oliviero Di Liberto au Maroc

Le PCI pour «une large autonomie au Sahara»

Le secrétaire général du parti des Communistes italiens a entamé, hier, sa visite au Maroc à l'invitation du Secrétariat général du PPS. Lundi matin, Oliviero Di Liberto qui est également le porte-parole officiel de la Fédération de la gauche italienne, a eu des entretiens avec Khalid Naciri, membre du Bureau politique du PPS, ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement. De source officielle, on a noté « une nette convergence au niveau de l'analyse politique et idéologique entre les deux partis, tant sur le volet de la participation au gouvernement que la question des alliances et de l'intégrité territoriale du Maroc ». Les deux parties ont estimé, s'agissant de la question de l'intégrité territoriale qualifiée de «combat légitime », qu'il « faudra dépasser les clichés et les préjugés» que les partis politiques de gauche, en Europe, véhiculent sur ce sujet.

«Nous sommes contre une indépendance au Sahara, mais nous sommes pour une large autonomie administrative» dans la région, a déclaré à la MAP le SG Diliberto, qui a répondu par l'affirmative à une question sur le soutien de son parti au plan proposé par le Royaume en vue de parvenir à un règlement définitif de ce conflit.

«On défend absolument l'Etat-Nation (...) Ce qu'on doit combattre avec une très grande détermination, c'est la tendance impérialiste qui consiste à diviser les Etats en tribus et en ethnies», a affirmé Diliberto, à l'issue de son entrevue avec Khalid Naciri.

«Le Maroc a le droit de revendiquer sa propre intégrité territoriale et l'idée d'une séparation est injuste», a-t-il poursuivi, citant le modèle de la région autonome de la Catalogne, en Espagne, pour étayer sa vision de la question du Sahara.

Commentant les allégations véhiculées par certains médias espagnols au sujet des derniers événements de Laâyoune, le dirigeant politique italien a assuré que ces organes «travaillent pour le compte de la droite espagnole animée par un esprit colonial franquiste».

Oliviero Di Liberto et Khalid Naciri ont également passé en revue les « bonnes relations d'amitié existant entre les peuples italien et marocain». Dans l'après-midi, après un déjeuner avec une délégation du Bureau politique et du Comité central du PPS, le dirigeant communiste italien devrait rencontrer Fathallah Oualaou, Premier secrétaire adjoint de l'USFP et maire de Rabat, ainsi que Dr Biadillah, président de la Chambre des conseillers. Ces rencontres seront suivies par des entretiens avec les groupes parlementaires de l'Alliance socialiste (Chambre des conseillers) et de l'Alliance des forces démocratiques et progressistes (Chambre des représentants). D'autres réunions sont également prévues, notamment avec le Secrétaire général du PPS, Nabil Benabdallah, et des membres de la direction du Parti, la direction du Parti de l'Istiqlal et la présidence du Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH). Aujourd'hui, Di Liberto aura des entretiens avec Nouzha Skalli, membre du bureau politique du PPS et ministre du Développement social, de la Famille et de la Solidarité.

Revue de Presse